مقعداً في ما بينها. وهذه القوائم الثلاث تعارض الليكود «حتى العظم»، ولا يمكن ان تتحالف معه، وهو ايضاً لا يتحالف معها، بأي حال من الاحوال. وبالتالي فان ظهورها واضافة مقاعدها الـ ١٧ الى مقاعد العمل الـ ٤٤ يشكّل اكثرية ٦١ من ١٢٠ نائباً، ويسد الطريق على الليكود في الحصول على اكثرية نيابية تؤيده. ففي احسن الاحوال، في وضع كهذا، لن يستطيع الليكود تجنيد اكثر من ٥٩ نائباً يدعمونه، اذا ما حاول تشكيل حكومة، وعلى شرط ان ينجح في تجميع كافة «فراطة» الكنيست من حوله، وهذه ايضاً عملية غير سهلة. وبالنتيجة، يكون العمل هو الحزب الوحيد القادر على تشكيل حكومة في اسرائيل، ليس بالضرورة من خلال الاعتماد على الاحزاب الثلاثة «المنحازة» اليه او بعضها، بل استناداً الى تأييدها، ومن خلال التحالف مع بعضها ومع احزاب أخرى غيرها، وخصوصاً المتديّنة منها، المستعدة، دائماً وأبداً، للمشاركة في اية حكومة شرط المحافظة على مكاسبها الدينية. وهذا هو «ملخّص» الانقلاب السياسي الذي وقع في اسرائيل.

وربما يقال ان حكومة برئاسة العمل، لا تتمتع بأكثرية كبيرة، لن تكون قادرة، والحال هذه، على مجابهة المشاكل الصعبة، واتخاذ قرارات مصيرية. الّا ان هذا القول، ايضاً، استناداً الى الواقع والممارسة الاسرائيليين، ليس في محله. فحكومات الليكود كافة، مثلاً، لم تكن تستند الى اكثرية كبيرة، وبقيت في الحكم، على الرغم من ذلك، ١٥ سنة متتالية. بل ان احدى هذه الحكومات، التي عملت برئاسة بيغن، في مطلع الثمانينات، بقيت فترة غير قصيرة تتمتع بأكثرية ٦١ صوتاً فقط. وعلى الرغم من ذلك، اتخذت خلال فترة ولايتها تلك، قرارات هامة للغاية في اطار مفاوضات كامب ديفيد، ثم عقد الصلح مع مصر. وليس هنالك ما يمنع حكومة العمل من السير على الطريق نفسها؛ اذ يبدو انها قادرة، ايضاً، على كسب تأييد بعض مناصري الليكود سابقاً، بين الاحزاب المتديّنة او غيرها، ممّا سيقرر الاكثرية البرلمانية التي ستؤيدها.

بين «المرونة» و«التشدّد»

تخلق عودة حزب العمل الى الحكم في اسرائيل، خصوصاً في ضوء الاوضاع العالمية الراهنة، وضعاً جديداً لا عهد للمنطقة به منذ فترة طويلة، وتطرح تحديات ومسارات كانت، في الماضي القريب، بمثابة نظريات. ويمكن القول، مع ضرورة توخّي الحذر في اصدار الاحكام والتكهّن بالنتائج، ان السياسة الاسرائيلية عموماً، داخلية كانت ام خارجية، لن تكون خلال حكم العمل على ما كانت عليه ابّان عهد الليكود، نظراً للمواقف والمنطلقات التي ينتهجها كل تيار من هذين التيارين الصهيونيين، والتي لا زالت تختلف، بصورة واضحة، في اسسها، في اكثر من ناحية، على الرغم من التقارب الذي حدث بينهما خلال ممارستهما الحكم، متّحدين او منفردين، او نتيجة لتغيّر الاوضاع العالمية والمحلية.

وللوقوف على مغزى عودة العمل الى الحكم في اسرائيل، واقصاء الليكود، وامكانية تأثير ذلك على المواقف والسياسات الاسرائيلية من جهة، ومدى هذا التأثير وماهيته من جهة أخرى، يمكن القول ان تاريخ الصهيونية الحديث، او تاريخها العملي بأسره، إنْ صحّ التعبير، قد صنع على أرضية خلاف كبير، كان، دائماً وأبداً، قائماً ومستحكماً، بين تيارين صهيونيين واضحين، دعا احدهما الى ضرورة اتباع المرونة او البرغماتية لتحقيق اهداف الصهيونية، بينما تمسّك الآخر بالتشدّد او الدوغمائية، والكل وفق المفاهيم وضمن الأطر الصهيونية بالطبع. وفي ما كانت القوى العمالية الصهيونية، ومعها الدوائر الصهيونية المعتدلة، علمانية كانت ام متديّنة، تدعو الى انتهاج الخط الاول، رفعت القوى اليمينية المتشدّدة لواء الخط الثاني.

الّا ان الحدّة والاختلاف في وجهات النظر والمواقف والسياسات لم تبق، على أي حال، بين